



المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالي (إطار مقترح - دراسة ميدانية)

حبيب محمد بكيل حسن بكيل، أحمد محمد علي البياضي*
كلية التجارة والاقتصاد - جامعة عمران - اليمن

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) للمحاسبة عن عمليات العملات الرقمية المشفرة، وذلك من خلال تحليل الأدبيات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة، حيث تبين عدم ملاءمتها للمحاسبة عن عمليات العملات الرقمية المشفرة، الأمر الذي ترتب عليه تقديم إطار مقترح للمحاسبة عن هذا النوع من الأصول، مع إجراء دراسة ميدانية لاستطلاع آراء عينة عشوائية بلغت (128) أكاديمياً من الأكاديميين في تخصص المحاسبة، والمراجعين الخارجيين في شركات ومكاتب المراجعة، والمحاسبين والمراجعين الداخليين في البنوك وشركات الصرافة اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة وبدرجة مرتفعة بلغت (77.56%) بشأن صلاحية الإطار المقترح من قبل الدراسة للمحاسبة عن عمليات العملات الرقمية المشفرة، كما خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة تطوير معيار محاسبي دولي مستقل للمحاسبة عن هذا النوع من الأصول الرقمية لتعزيز شفافية وجودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية المشفرة، المعالجة المحاسبية، المعايير الدولية للتقرير المالي، الأصول الرقمية.

Abstract: The study aimed to evaluate the suitability of the International Financial Reporting Standards (IFRS) for accounting for cryptocurrency transactions, through an analysis of the accounting literature and the relevant international accounting standards. The findings revealed that these standards are not adequate for accounting for cryptocurrency transactions. Accordingly, the study proposed a conceptual framework for accounting for this type of asset, accompanied by a field study to survey the opinions of a random sample of (128) participants, including academics specializing in accounting, external auditors in audit firms and offices, as well as accountants and internal auditors in Yemeni banks and exchange companies. The study reached several findings, the most important of which was that there was a high level of agreement among the study sample, amounting to (77.56%), regarding the appropriateness of the proposed framework for accounting for cryptocurrency transactions. The study also concluded with a recommendation emphasizing the need to develop an independent international accounting standard specifically for this type of digital asset, in order to enhance the transparency and quality of financial reporting.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1- مقدمة:

شهدت البيئة المالية العالمية خلال العقد الأخير تحولاً ملحوظاً نتيجة التطورات التقنية، وكان من أبرز مظاهر هذا التحول ظهور العملات الرقمية المشفرة التي تعتمد على تقنيات التشفير، وسلسلة الكتل (Blockchain) لتنفيذ المعاملات المالية دون الحاجة إلى وسيط مركزي. وقد بدأت هذه العملات بعملة البيتكوين عام 2009م، ثم ظهرت عملات أخرى مثل الإيثريوم والريبل، لتصبح أصولاً رقمية تجمع بين خصائص الاستثمار وأداة للدفع في العديد من المعاملات المالية (IFRS Interpretations Committee, 2019).

*Email: ahm.albayadhi@amu.edu.ye

ورغم الانتشار المتزايد لهذه العملات، لا يوجد حتى الآن معيار محاسبي مستقل ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) يعالجها بشكل مباشر. وقد أوضحت اللجنة التفسيرية للمعايير الدولية عام 2019م أن العملات المشفرة لا تُعد نقدًا أو معادلات نقد وفقًا للمعيارين (IAS. 7) و (IAS. 32)، كما لا تُصنّف كأدوات مالية تقليدية، وإنما تختلف معالجتها المحاسبية بحسب غرض الحياة؛ فإذا كانت بغرض البيع في النشاط الاعتيادي تُعامل كمخزون وفقًا للمعيار (IAS. 2)، أما إذا كانت بغرض الاحتفاظ أو الاستثمار فتُصنّف كأصل غير ملموس وفقًا للمعيار (IAS. 38)، ويتم قياسها بالتكلفة أو بالقيمة العادلة وفقًا للمعيار (IFRS.13).

وفي السياق اليمني، ومع تبني تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) في بداية العام 2020م، بدأت العملات الرقمية المشفرة تظهر تدريجيًا كوسيلة للتحوط من تدهور قيمة الريال اليمني، وكبديل لبعض الخدمات المصرفية، خاصة في ظل القيود على التحويلات المالية الخارجية. وقد أدى ذلك إلى استخدام بعض الأفراد والشركات والمنظمات الإغائية العملات الرقمية المشفرة، ولا سيما العملات المستقرة مثل (USDT) و (USDC)، في تنفيذ التحويلات المالية في المناطق التي تواجه قيودًا مصرفية (Finance Feeds, 2025; CoinCentral, 2025). وفي ضوء ذلك، برزت الحاجة إلى تطوير إطار محاسبي مقترح للمحاسبة عن معاملات العملات الرقمية المشفرة يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، بما يساهم في تعزيز الشفافية وجودة الإفصاح في التقارير المالية.

2- مشكلة الدراسة:

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في استخدام الأصول المشفرة عالميًا كوسائل للاستثمار وتبادل القيمة اعتمادًا على تقنيات السجلات الموزعة وسلسلة الكتل (Blockchain)، ومع ذلك، لم يُصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى الآن معيارًا محاسبيًا مستقلًا ينظم المعالجة المحاسبية لهذه الأصول؛ إذ أوضحت اللجنة التفسيرية للمعايير الدولية عام 2019م أن العملات المشفرة لا تُعد نقدًا أو معادلة للنقد، ولا تُصنّف كأدوات مالية وفق المعيار (IFRS.9)، وإنما تُعالج محاسبيًا بحسب غرض الحياة؛ إما كمخزون وفق المعيار (IAS.2) أو كأصل غير ملموس وفق المعيار (IAS.38)، مع الرجوع إلى معيار القيمة العادلة (IFRS.13) عند وجود سوق نشط للعملة المشفرة (IFRS Interpretations Committee, 2019؛ IASB, IAS. 2؛ IASB, IAS. 38؛ IASB, IFRS.13)، وهذا الوضع قد يؤدي إلى تباين السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشآت ويحد من قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفي السياق اليمني، تشير تقارير تحليل السلاسل ووسائل الإعلام الاقتصادية الدولية إلى وجود تعامل متزايد بالأصول المشفرة في السوق اليمنية، سواء في التحويلات المالية أو في بعض الأنشطة الاقتصادية، كما تكشف إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية تجاه بعض شركات الصرافة والمحافظ الرقمية

عن حجم استخدام هذه القنوات المالية غير التقليدية (OFAC Releases, 2025؛ Reuters, 2025؛ TRM Labs)، ويؤدي هذا الواقع إلى بروز فجوة تطبيقية في القياس والعرض والإفصاح المحاسبي عن هذه الأصول، بما قد يضعف ملاءمة المعلومات المالية ويزيد مخاطر الامتثال في بيئة تتسم بالتقلبات التنظيمية والمالية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تطوير إطار محاسبي مقترح للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) ويراعي خصوصية البيئة الاقتصادية اليمنية، وهو ما تقود إليه مشكلة الدراسة التي تتجسد في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة؟ وينبثق عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- أ. ما مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها؟
- ب. ما مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف؟
- ج. ما مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع؟

3- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:
- أ. تقييم مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.
 - ب. تقييم مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.
 - ج. تقييم مدى ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمعالجة العملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.

4- فرضيات الدراسة:

- سعت الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضية الرئيسة الصفرية الآتية:
- الفرضية الرئيسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية والعملات الرقمية المشفرة."
- وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها".
- **الفرضية الفرعية الثانية:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر".
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع".

5- أهمية الدراسة:

وتتمثل في الأهمية العلمية والأهمية العملية للدراسة في الآتي:

أ. الأهمية العلمية للدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة نظرًا لحداثة موضوعها وحساسيته في البيئة المحاسبية والمالية العالمية؛ إذ سعت إلى معالجة فجوة معرفية قائمة تتعلق بعدم وجود إطار محاسبي موحد ومعتمد دوليًا للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة (مثل البيتكوين والإيثريوم)، على الرغم من الانتشار المتسارع لهذه العملات، وتأثيرها المتزايد على الأنشطة الاقتصادية والتقارير المالية.

ب. الأهمية العملية للدراسة:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في أنها سعت لتقديم إطار مقترح للمحاسبين والمراجعين بشأن المعالجة المحاسبية الأنسب لمعاملات العملات الرقمية المشفرة، وذلك خدمة للشركات والمؤسسات التي تتعامل بهذا النوع من العملات، بغرض تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المالية السليمة، كما أن هذه الدراسة تمثل مرجعية للهيئات الرقابية والجهات المعنية في اليمن والدول العربية، وتعد خطوة تمهيدية لتطوير معيار محاسبي مستقل للعملات الرقمية، في سبيل تعزيز الشفافية ومكافحة التلاعب المالي المرتبط بالأصول الرقمية.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- أ. **حدود موضوعية:** اقتصرَت الدراسة على المعالجة المحاسبية عن العملات الرقمية المشفرة، في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والنقيرير المالي، وبالتالي لم تتعرض الدراسة للعملات الرقمية المشفرة إلا بالقدر الذي يخدم الدراسة.
- ب. **حدود زمانية:** أُجريت الدراسة خلال العام 2025م.
- ج. **حدود مكانية:** أُجريت الدراسة على عينة عشوائية من ذوي الاختصاص في أمانة العاصمة صنعاء وبقية محافظات الجمهورية اليمنية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة في هذا المجال:

1- دراسة (Pramana et al. (2023): هدفت إلى تحليل المعالجة المحاسبية للأصول الرقمية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي، مع التركيز على عملة البيتكوين كنموذج تطبيقي. واعتمدت الدراسة على منهج مراجعة الأدبيات. وتوصلت إلى أن التصنيف الأكثر شيوعاً للعملة المشفرة يتمثل في اعتبارها أصولاً غير ملموسة وفقاً للمعيار (IAS. 38) أو مخزوناً وفقاً للمعيار (IAS. 2) اعتماداً على طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة.

2- دراسة خلف (2023): هدفت إلى تحليل أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن العملات الرقمية المشفرة على جودة التقارير المالية في ضوء معايير (IFRS)، واعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي. وتوصلت إلى عدم وجود معيار محاسبي دولي خاص بالعملات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى تعدد النماذج المحاسبية المستخدمة لمعالجتها، وأوصت بضرورة إصدار معيار محاسبي مستقل لهذه الأصول.

3- دراسة (Anderson et al. (2022): هدفت إلى تحليل كيفية محاسبة الشركات العامة في الولايات المتحدة عن العملات الرقمية والإفصاح عنها في القوائم المالية. واعتمدت الدراسة على تحليل المضمون لعدد كبير من التقارير المالية للشركات. وأظهرت النتائج وجود تباين كبير في أساليب القياس والإفصاح المحاسبي نتيجة غياب متطلبات تنظيمية واضحة.

4- دراسة (Laine (2022): هدفت إلى تحديد الإطار المحاسبي الملائم للعملات المشفرة وتقييم المخاطر المرتبطة بمعالجتها المحاسبية. واعتمدت الدراسة على تحليل معايير (IFRS) وتوصلت إلى أن العملات المشفرة لا تعد نقدًا أو معادلات نقد، وإنما تتدرج غالباً ضمن الأصول غير ملموسة، مع إمكانية قياسها بالقيمة العادلة.

5- دراسة (Yan et al (2022): هدفت إلى تحليل اتجاهات المستثمرين تجاه العملات المشفرة في الصين من خلال دراسة مسحية. وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن العملات المشفرة تمثل استثمارات أو أصولاً غير ملموسة، كما يفضل معظمهم قياسها بالقيمة العادلة.

6- دراسة (Bekir & Riza (2021): هدفت إلى تحليل مفهوم العملات المشفرة وتقييم تصنيفها المحاسبي في ضوء المعايير الدولية. وتوصلت الدراسة إلى وجود صعوبات في المحاسبة عنها بسبب طبيعتها اللامركزية وغياب التشريعات المحاسبية الواضحة.

7- دراسة (Woods (2020): هدفت إلى دراسة إستراتيجيات المحاسبين في تسجيل معاملات العملات المشفرة في القوائم المالية. واعتمدت على منهج دراسة الحالة من خلال مقابلات مع محاسبين قانونيين. وأكدت الدراسة أهمية تطوير المعرفة المهنية بالمحاسبة عن العملات الرقمية.

10- الفجوة البحثية:

- على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة، إلا أن تحليل هذه الدراسات يكشف عن عدد من الفجوات البحثية، أهمها:
- عدم وجود معيار محاسبي دولي مستقل ينظم المعالجة المحاسبية للعملات المشفرة، مما أدى إلى اختلاف التصنيفات المحاسبية المقترحة لهذه الأصول.
- غلبة الطابع النظري على معظم الدراسات مع محدودية الدراسات التطبيقية أو الميدانية التي تختبر الممارسات المحاسبية الفعلية.
- تركيز معظم الدراسات على البيئات الاقتصادية المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة وأوروبا والصين، مع ندرة الدراسات التي تناولت البيئات العربية أو النامية.

ثالثاً: طبيعة العملات الرقمية المشفرة:

1- تعريف العملات الرقمية المشفرة

تمثل العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies) نوع خاص من العملات الرقمية يعتمد على تقنيات التشفير وسلسلة الكتل (Blockchain) لتأمين المعاملات والتحقق منها دون الحاجة إلى جهة مركزية. وقد قدم ساتوشي ناكاموتو أول تصور عملي لهذه العملات في عام 2008 من خلال الورقة العلمية الخاصة بعملة البيتكوين التي تعمل عبر شبكة لامركزية تعتمد على نظام Peer-to-Peer الند للند (Nakamoto, 2008).

وقد عرّف (Tapscott & Tapscott (2016) العملات الرقمية المشفرة بأنها: أصول رقمية تعتمد على دفاتر حسابات موزعة تسمح بنقل القيمة مباشرة بين الأطراف دون الحاجة إلى وسطاء ماليين. كما يرى (Catalini & Gans (2016) أنها: نظام مالي رقمي يعتمد على تقنيات التشفير وآليات الإجماع لضمان سلامة المعاملات. وبناءً على ذلك يمكن تعريف العملات الرقمية المشفرة بأنها: وحدات رقمية تعتمد على تقنيات التشفير وسلاسل الكتل لتسجيل المعاملات بطريقة لامركزية وتستخدم كوسيلة للدفع أو كأداة استثمارية دون خضوعها لإدارة مركزية.

2- أهمية العملات الرقمية المشفرة:

ازدادت أهمية العملات الرقمية المشفرة في السنوات الأخيرة نتيجة لما توفره من مزايا اقتصادية وتقنية، فقد أسهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى

الخدمات المالية عبر المحافظ الرقمية (Catalini & Gans, 2016)، كما تسهم في خفض تكاليف التحويلات المالية الدولية نتيجة عدم الحاجة إلى وسطاء ماليين تقليديين (Tapscott & Tapscott, 2016). كذلك توفر العملات المشفرة مستوى مرتفعاً من الأمان والموثوقية بفضل اعتمادها على تقنيات التشفير والسجلات الموزعة، الأمر الذي يجعل التلاعب بالمعاملات أمراً بالغ الصعوبة (Bonneau et al., 2016)، كما تسهم في تسهيل التجارة الإلكترونية عبر توفير وسيلة دفع رقمية سريعة وفعالة، إضافة إلى دعم الابتكار المالي من خلال تطبيقات مثل التمويل اللامركزي (DeFi) والعقود الذكية (Buterin, 2014).

3- خصائص العملات الرقمية المشفرة:

تتميز العملات الرقمية المشفرة بعدد من الخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية. ومن أبرز هذه الخصائص اللامركزية، حيث لا تخضع لإدارة سلطة مركزية بل تعتمد على شبكة موزعة من المستخدمين. كما تتميز بدرجة عالية من الشفافية نتيجة تسجيل جميع المعاملات في دفتر حسابات عام يمكن التحقق منه (Tapscott & Tapscott, 2016).

وتوفر هذه العملات أيضاً مستوى معيناً من الخصوصية؛ إذ يتم تنفيذ المعاملات عبر محافظ رقمية دون الإفصاح المباشر عن الهوية الشخصية للمستخدمين. كما تتميز بخاصية عدم قابلية الرجوع في المعاملات بعد تسجيلها في سلسلة الكتل، الأمر الذي يعزز من موثوقية النظام المالي القائم عليها (Nakamoto, 2008)، إضافة إلى ذلك، تتميز العملات المشفرة بكونها عالمية يمكن استخدامها في أي مكان في العالم دون قيود جغرافية، فضلاً عن قابليتها للتجزئة إلى وحدات صغيرة جداً. ومع ذلك تتسم هذه العملات بدرجة عالية من التقلبات السعرية نتيجة تأثرها بعوامل السوق والمضاربات والتغيرات التنظيمية (Ammous, 2018).

4- تقييم ملاءمة بعض المعايير الدولية للتقارير المالية بشأن المعالجة المحاسبية عن العملات الرقمية المشفرة

يُعد معيار المحاسبة عن الأصول غير الملموسة (IAS. 38) من أكثر المعايير استخداماً في الممارسة المحاسبية لمعالجة العملات الرقمية؛ إذ يمكن اعتبارها أصولاً غير ملموسة قابلة للتحديد والسيطرة، وتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية. وبموجب هذا المعيار يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية ويمكن قياس تكلفته بشكل موثوق، ويتم قياس العملات الرقمية مبدئياً بالتكلفة، مع إمكانية استخدام نموذج التكلفة أو إعادة التقييم لاحقاً إذا توافر سوق نشط. إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه إشكاليات تتعلق بعدم قدرة نموذج التكلفة على عكس التقلبات السعرية الكبيرة للعملات الرقمية، إضافة إلى محدودية تطبيق نموذج إعادة التقييم نتيجة غياب سوق منظمة موحدة للأسعار.

أما معيار المخزون (IAS. 2) فيمكن تطبيقه عندما تحتفظ المنشأة بالعملات الرقمية بغرض المتاجرة بها ضمن نشاطها الاعتيادي، حيث يمكن قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. غير أن نطاق تطبيق هذا المعيار يظل محدوداً؛ لأنه لا ينطبق على العملات الرقمية المحتفظ بها لأغراض الاستثمار أو الادخار.

وفيما يتعلق بمعيار الأدوات المالية (IFRS. 9)، فإن العملات الرقمية غالباً لا تستوفي تعريف الأداة المالية؛ لأنها لا تمثل حقاً تعاقدياً للحصول على نقد أو أصل مالي آخر، الأمر الذي يحد من إمكانية تطبيق هذا المعيار عليها. كما أن معيار التدفقات النقدية (IAS. 7) لا يعتبر العملات الرقمية نقداً أو معادلات نقدية لعدم صدورها عن سلطة نقدية مركزية وعدم استقرار قيمتها.

كذلك فإن معياري العرض والإفصاح (IAS. 32) و (IFRS. 7) لا توفر إرشادات واضحة بشأن تصنيف العملات الرقمية أو الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بها، بينما يبرز دور معيار السياسات المحاسبية (IAS. 8) في تمكين المنشآت من اختيار سياسات محاسبية مناسبة في ظل غياب معيار خاص بهذه الأصول.

وبوجه عام، يتضح أن المعايير الدولية الحالية لا توفر إطاراً محاسبياً متكاملًا لمعالجة العملات الرقمية المشفرة؛ إذ يعالج كل معيار جانباً محدوداً منها دون تقديم معالجة شاملة لطبيعتها الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي أدى إلى تباين الممارسات المحاسبية بين الشركات، ويبرز الحاجة إلى تطوير معيار محاسبي دولي مستقل للأصول الرقمية يعزز الشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية.

رابعاً: إطار محاسبي مقترح للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة:

يهدف هذا الجزء إلى تقديم إطار محاسبي مقترح للتعامل مع العملات الرقمية المشفرة من خلال بيان متطلبات هذا الإطار، والتصنيف المقترح للعملات الرقمية، إضافة إلى توضيح المعالجة المحاسبية المناسبة لكل نوع منها في ضوء المعايير الدولية الحالية.

1- التصنيف المقترح للعملات الرقمية المشفرة:

نظراً لتعدد استخدامات العملات الرقمية المشفرة وتنوع العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالمنشآت، تقترح هذه الدراسة تصنيفاً وظيفياً لهذه العملات وفق طبيعة العلاقة بينها وبين المنشأة.

أ. العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها:

يشير هذا النوع إلى العملات الرقمية التي تقوم المنشأة بتطويرها وإصدارها، والتي تعرف غالباً بالرموز الأصلية (Native Tokens)، وتستخدم عادة في تمويل المشروعات الرقمية أو تنظيم عمليات الدفع داخل الأنظمة الرقمية الخاصة بالمنشأة. وقد أوضح (Catalini and Gans, 2019) أن هذه العملات تمثل أداة اقتصادية لتحفيز المستخدمين على المشاركة في المنصات اللامركزية، بينما يرى Chohan

(2017) أنها تمثل أحد مكونات الاقتصاد الرمزي (Token Econom) كما تشير دراسة الزعابي (2022) إلى توجه بعض المؤسسات المالية نحو إصدار عملات رقمية خاصة بها لتعزيز الابتكار المالي.

ب. العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر:

يشمل هذا النوع العملات الرقمية التي تقوم المنشأة بشرائها من الأسواق أو منصات التداول مثل البيتكوين والإثيريوم، وغالبًا ما يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاستثمار أو التحوط أو الدفع، وقد أشار تقرير PWC (2023) إلى أن عددًا متزايدًا من الشركات العالمية بدأ يضم العملات المشفرة ضمن أصوله الاستثمارية، كما يرى Yermack (2013) أن العملات الرقمية أصبحت وسيلة لتنويع المحافظ الاستثمارية، وفي الأدبيات العربية يشير العنزي (2021) إلى أن اقتناء الشركات للعملات الرقمية يعكس توقعات متزايدة حول توسع الاقتصاد الرقمي.

د. العملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع:

تشمل هذه الفئة العملات الرقمية التي يقوم العملاء بإيداعها لدى المنشأة بغرض الحفظ أو التداول، كما هو الحال في منصات تداول العملات الرقمية أو مزودي خدمات المحافظ الرقمية. وقد أوضح Schär (2021) أن منصات التداول أصبحت جهات رئيسة لحفظ الأصول الرقمية وتسهيل تداولها. كما يشير Gans (2019) إلى أهمية التمييز بين العملات التي تمتلكها المنشأة والعملات المودعة لديها من العملاء لما لذلك من آثار قانونية ومحاسبية مهمة. وفي السياق العربي تشير دراسة العباسي (2022) إلى توسع الشركات الناشئة في تقديم خدمات حفظ العملات الرقمية وإدارتها لصالح العملاء.

2- المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة:

أ. المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها:

عند قيام المنشأة بإصدار عملة رقمية خاصة بها، فإن التكاليف المرتبطة بتطوير هذه العملة مثل تكاليف البرمجة والتصميم يتم الاعتراف بها في البداية كمصروفات تطوير وفق معيار (IAS.38) إلى حين تحقق منافع اقتصادية مستقبلية، وقد أشارت لجنة تفسيرات المعايير الدولية إلى أن العملات الرقمية التي لا يتوافر لها سوق نشطة قد لا تستوفي شروط الاعتراف كأصل (IFRS Interpretations Committee, 2019)، وعند بيع العملة الرقمية يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن عملية البيع وفق معيار (IFRS. 15)، بينما يتم قياس الأصل لاحقًا وفق نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

ب. المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر:

عند شراء العملات الرقمية يتم تحديد الغرض من الاحتفاظ بها:

- إذا كانت لأغراض الاستثمار يتم معالجتها كأصل غير ملموس وفقا لمعيار (IAS. 38).

- إذا كانت لأغراض المتاجرة يتم معالجتها كمخزون وفقاً لمعيار (IAS.2). ويتم القياس الأولي لهذه العملات بالتكلفة، بينما يتم القياس اللاحق وفق نموذج التكلفة أو إعادة التقييم حسب طبيعة الأصل.

د. المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع: إذا كانت المنشأة تعمل كوسيط أو أمين حفظ للعملات الرقمية المشفرة، فإن هذه العملات لا تمثل أصولاً للمنشأة بل التزامات تجاه العملاء وفق إطار مفاهيم التقرير المالي (IASB, 2018)، وكذلك المعيار (IFRS.15) وبالتالي يتم تسجيل هذه العملات ضمن بند التزامات - ودائع العملات الرقمية للعملاء دون الاعتراف بها كأصول في القوائم المالية.

خامساً: طريقة وإجراءات الدراسة:

1- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة في اليمن، ويشمل المحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين في البنوك وشركات الصرافة والشركات التجارية والصناعية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب وشركات المراجعة، وكذلك الأكاديميين في أقسام المحاسبة بالجامعات اليمنية.

2- **عينة الدراسة:** تمثلت في عينة عشوائية مكونة من (128) مفردة من المحاسبين والمراجعين والأكاديميين في تخصص المحاسبة.

3- **مصادر جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات؛ تمثل الأول في المصادر الثانوية التي شملت الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والمعايير الدولية للمحاسبة والتقرير المالي، أما المصدر الثاني فتمثل في المصادر الأولية من خلال استبانة تم إعدادها استناداً إلى الأدبيات النظرية ومتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

4- **تصميم أداة الدراسة:** تمثلت أداة الدراسة في استبانة مكونة من أربعة أجزاء رئيسية تضمنت مقدمة تعريفية، وتوضيح المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، والبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، إضافة إلى (32) عبارة تمثل المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة موزعة على ثلاثة محاور هي: العملات الرقمية التي تصدرها المنشأة، والعملات الرقمية التي تشتريها من طرف آخر، والعملات الرقمية التي يودعها العملاء لدى المنشأة. وتم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

5- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات، ومعامل ارتباط بيرسون

لاختبار الصدق، إضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية، فضلاً عن اختبار T-test وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار فروق آراء أفراد العينة.

سادساً: اختبارات صلاحية أداة الدراسة:

1- اختبار الثبات والصدق:

تم استخدام اختبار ألفا- كرونباخ (Cronbach's - alpha)، لقياس درجة ثبات ثم صدق الاستبانة، وقد ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (1) التالي:

جدول (1) نتائج اختبار ألفا- كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبانة

درجة الصدق $\sqrt{\text{Alpha}}$	درجة الثبات Alpha	عدد الفقرات	محاور الاستبانة
0.894	0.800	11	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.
0.938	0.880	10	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.
0.936	0.876	11	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.
0.968	0.938	32	الاستبانة بشكل عام

ويتضح من الجدول رقم (1) أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية بلغت (93.8 %)، وأيضاً تتمتع بدرجة صدق عالية بلغت (96.8 %)، مما يتزايد من درجة طمأنينة الباحث بشأن موضوعية ودقة وموثوقية إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وبالتالي يزيد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة.

2- اختبار اعتدالية توزيع البيانات:

تم اختبار اعتدالية بيانات الدراسة باستخدام مقياسي الالتواء والتفلطح (Skewness & Kurtosis) لجميع محاور الاستبانة، وظهرت النتائج كما في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2) نتائج اختبار اعتدالية توزيع بيانات الدراسة

م	محاور الاستبانة	معامل الالتواء Skewness	معامل التفلطح Kurtosis
1	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.	0.500	-0.046
2	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.	0.406	-0.503
3	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.	0.657	0.164
	الاستبانة بشكل عام	0.793	0.131

ويتضح من الجدول رقم (2) أن جميع قيم معامل الالتواء لمحاوَر الدراسة الثلاثة تراوحت ما بين (0.406) و(0.657)، كما تراوحت جميع قيم معامل التقلطح لجميع المحاوَر ما بين (-0.046) و(+0.164)، مما يشير إلى أن اعتدالية بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

سابعا: نتائج تحليل بيانات الدراسة:

1- نتائج تحليل بيانات المتغيرات المستقلة للدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحليل البيانات الديموغرافية، وقد ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول رقم (3) نتائج تحليل البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

م	المتغير	فئات المتغير	العدد	نسبة %	إمكانية دراسة الفروق
1	الجنس	الذكور	120	93.8 %	نعم
		الإناث	8	6.3 %	
		الإجمالي	128	100 %	
2	سنوات العمر	أقل من 30 سنة	14	10.9 %	نعم
		من 30 حتى 40 سنة	40	31.3 %	
		من 41 حتى 50 سنة	42	32.8 %	
		أكثر من 51 سنة	32	25.0 %	
		الإجمالي	128	100 %	
3	المؤهل العلمي	بكالوريوس	48	37.5 %	نعم
		ماجستير	46	35.9 %	
		دكتوراه	34	26.6 %	
		الإجمالي	128	100.0 %	
4	الوظيفة الحالية	محاسب	44	34.4 %	نعم
		مراجع داخلي	16	12.5 %	
		مراجع خارجي	37	28.9 %	
		أستاذ جامعي	31	24.2 %	
		الإجمالي	128	100.0 %	
5	سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	30	23.4 %	نعم
		من 10 حتى 20 سنة	22	17.2 %	
		من 21 حتى 30 سنة	44	34.4 %	
		أكثر من 30 سنة	32	25.0 %	
		الإجمالي	128	100.0 %	

أظهرت نتائج تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وجود تنوع مناسب في خصائص أفراد العينة من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي والوظيفة الحالية وسنوات الخبرة، وهو ما يعزز تمثيل مختلف الفئات المهنية والأكاديمية المرتبطة بالمجال المحاسبي. وقد بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة من الذكور مقارنة بالإناث، وهو ما يتوافق مع طبيعة البيئة المهنية للمحاسبة في بعض القطاعات. كما أوضحت النتائج وجود توزيع متقارب بين الفئات العمرية المختلفة، إضافة إلى تنوع في المؤهل العلمي بين حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، الأمر الذي يعكس توازناً بين الخبرة التطبيقية والخلفية الأكاديمية. كذلك ضمت العينة محاسبين ومراجعين داخليين ومراجعين خارجيين وأساتذة جامعيين، مع تباين في

سنوات الخبرة، مما يشير إلى مشاركة أفراد ذوي خبرات ومستويات مهنية مختلفة. وبوجه عام، يدل هذا التنوع على أن العينة تتمتع بدرجة جيدة من التمثيل، بما يدعم موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها.

2- نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة:

تم استخدام مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إضافة إلى اختبار (T) لعينة واحدة لمقارنة المتوسطات المحسوبة لإجابات أفراد عينة الدراسة بالمتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) على مقياس ليكرت الخماسي، وذلك للتحقق من مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على المعالجات المحاسبية المقترحة.

أ. النتائج الإجمالية لتحليل إجابات أفراد العينة:

يوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوفر	الترتبة
1	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.	3.7969	.50590	مرتفع	2
2	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.	4.0781	.51786	مرتفع	1
3	المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.	3.7614	.54748	مرتفع	3
المتوسط العام للاستبانة		3.878	.478	مرتفع	

وينضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لمحاور المتغير التابع بلغ (3.878) بانحراف معياري قدره (0.478)، وهو ما يدل على أن مستوى موافقة أفراد العينة على المعالجات المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة جاء مرتفعاً بصورة عامة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود اتجاه إيجابي لدى المحاسبين والمراجعين والأكاديميين نحو تبني إطار محاسبي واضح ينظم المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة في القوائم المالية.

كما أظهرت النتائج وجود تفاوت نسبي في درجة الموافقة بين محاور الدراسة، حيث جاء محور المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.078)، يليه محور المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها بمتوسط بلغ (3.796)، في حين جاء محور المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.761)، وجميعها جاءت بدرجة توفر مرتفعة.

ب. المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها:

يوضح الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي لبيانات أبعاد المتغير التابع، حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج اختبارات النزعة المركزية بشأن
المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الترتيب
1	يتم تسجيل جميع التكاليف أو المصروفات المتعلقة بإصدار العملات الرقمية المشفرة بجعل حساب "تكاليف أو مصروفات إنتاج عملة رقمية مشفرة" مدينا، مقابل جعل حساب النقدية أو الحسابات الدائنة داننا.	4.16	.837	مرتفع	3
2	لا يتم الاعتراف بأي عملة رقمية مشفرة أصدرتها المنشأة إلا إذا تم بيع كامل الكمية أو معظمها، وفي حال عدم بيع أي شيء منها، تُحمل تكاليف إنتاج العملة على قائمة الدخل كخسارة.	3.84	.943	مرتفع	7
3	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المشفرة الصادرة عن المنشأة عند بيع كل أو معظم وحدات العملة باستخدام سعر البيع، وذلك بجعل حساب العملة الرقمية المشفرة مدينا، وجعل حساب دائني عملات رقمية مشفرة داننا.	3.34	1.083	متوسط	10
4	تُسجل مبيعات العملات الرقمية المشفرة الصادرة عن المنشأة بجعل حساب النقدية أو الحسابات المدينة مدينا، وحساب إيرادات بيع العملات الرقمية داننا.	4.38	.547	مرتفع جدا	1
5	في حالة بيع الجزء الأكبر من العملات الرقمية والاحتفاظ بالجزء المتبقي، يتم الاعتراف بالجزء المتبقي بسعر السوق في تاريخ البيع.	3.47	1.150	مرتفع	9
6	في تاريخ الميزانية، إذا توفر سوق نشط للعملات المتبقية، يتم إعادة تقييمها باستخدام سعر السوق، مع إقلال الفرق الناتج عن التقييم في حساب الربح أو الخسارة.	4.00	.832	مرتفع	5
7	في حال عدم توفر سوق نشط للعملات الرقمية المتبقية، يتم عرضها في الميزانية بتكلفتها.	4.05	.708	مرتفع	4
8	إذا كانت القيمة المتوقعة للبيع أقل من القيمة الدفترية للعملات الرقمية المتبقية مع عدم وجود سوق نشط، يتم تقييمها بصافي القيمة القابلة للتحقق، مع الاعتراف بالفرق كخسارة، دون عكس تلك الخسارة في الفترات اللاحقة.	3.94	.707	مرتفع	6
9	يتم إقلال إيرادات بيع العملات الرقمية التي أصدرتها المنشأة مع تكاليف أو مصروفات إنتاجها وإصدارها في قائمة الدخل.	4.31	.585	مرتفع جدا	2
10	لا يتم الإفصاح عن العملات الرقمية الصادرة التي لم يتم بيع شيء منها.	2.66	1.023	متوسط	11
11	يتم عرض الكمية والمبلغ للجزء المتبقي من العملات الرقمية كبند مستقل ضمن الأصول المتداولة باستخدام سعر السوق في تاريخ الميزانية، إذا توفر سوق نشط.	3.63	.996	مرتفع	8
	متوسط المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها	3.7969	.505	مرتفع	

ويتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (3.796) بانحراف معياري (0.505)، وهو ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة على المعالجات المحاسبية المقترحة لهذا النوع من العملات. وقد حصلت الفقرات المتعلقة بالاعتراف بإيرادات بيع العملات الرقمية الصادرة عن المنشأة وإقبالها مع تكاليف إصدارها في قائمة الدخل على أعلى مستويات الموافقة، الأمر الذي يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية تطبيق مبادئ الاعتراف بالإيراد ومقابلة الإيرادات بالمصروفات في هذا المجال. في المقابل، كانت الفقرة المتعلقة بعدم الإفصاح عن العملات الرقمية التي لم يتم بيعها الأقل متوسطة، وهو ما يشير إلى وجود تباين نسبي في الآراء بشأن مستوى الإفصاح المناسب لهذا النوع من الأصول.

د. المعالجة المحاسبية بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر:
يوضح الجدول التالي رقم (6) نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر، حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبارات النزعة المركزية بشأن
المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب
1	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المشتراة كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة، بجعل حساب العملات الرقمية المشفرة مدينياً، وحساب النقدية أو الحسابات الدائنة دائناً، وباستخدام سعر السوق وقت الشراء.	4.13	.931	مرتفع	5
2	عند استبدال عملة رقمية بأخرى، يتم تسجيل العملية بجعل حساب العملة المستلمة مدينياً، وحساب العملة المسلمة دائناً، باستخدام سعر السوق الأكثر وضوحاً في تاريخ التبادل.	4.00	.753	مرتفع	9
3	عند بيع العملات الرقمية المشتراة بسعر بيع مرتفع، بجعل حساب النقدية أو الحسابات المدينية مدينياً، وحساب العملات الرقمية دائناً، مع إثبات الفرق كأرباح محققة.	4.13	.742	مرتفع	4
4	في حالة بيع العملات الرقمية المشتراة بسعر بيع منخفض، يتم تسجيل الفرق كخسائر محققة.	4.28	.574	مرتفع جداً	1
5	يتم إعادة تقييم العملات المتبقية في تاريخ الميزانية باستخدام سعر السوق عند توفر سوق نشط، مع تسجيل الفرق كأرباح أو خسائر غير محققة.	4.03	.887	مرتفع	8
6	عند عدم توفر سوق نشط، تُعرض العملات الرقمية المتبقية في الميزانية بتكلفتها.	4.09	.633	مرتفع	6
7	إذا كانت القيمة المتوقعة للبيع أقل من القيمة الدفترية، يتم تقييم العملات المتبقية بصافي القيمة القابلة للتحقق، مع تسجيل الفرق كخسارة، دون عكسها في الفترات اللاحقة.	3.84	.837	مرتفع	10
8	يتم عرض صافي نتيجة بيع العملات الرقمية في قائمة الدخل بناءً على الفرق بين عائدات البيع والتكلفة.	4.13	.547	مرتفع	2
9	يتم عرض الكمية والمبلغ للعملات الرقمية المتبقية في نهاية السنة ذات السوق النشط كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة.	4.13	.652	مرتفع	3
10	يتم عرض العملات الرقمية التي لا يتوفر لها سوق نشط بتكلفتها كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة.	4.03	.813	مرتفع	7
متوسط بعد المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر		4.078	.517	مرتفع	

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.078) بانحراف معياري (0.517)، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة على المعالجات المقترحة، وقد أظهرت النتائج تأييداً واضحاً لتسجيل الخسائر المحققة الناتجة عن بيع العملات الرقمية بسعر أقل من سعر الشراء، وهو ما يعكس الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر في المعالجة المحاسبية، كما أيدت العينة بدرجة مرتفعة عرض صافي نتيجة بيع العملات الرقمية في قائمة الدخل، إضافة إلى عرض العملات الرقمية المتبقية ذات السوق النشط كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة. وتشير هذه النتائج إلى وجود اتفاق واضح على أهمية تنظيم المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشتراة نظراً لخصوصيتها وتقلب قيمتها السوقية.

د. المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء بغرض البيع: يوضح الجدول رقم (7) نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء بغرض البيع، حيث ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار مقاييس النزعة المركزية بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الترتبة
1	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المودعة من أحد العملاء كأصل والتزام في الوقت نفسه باستخدام سعر السوق يوم الإيداع، بجعل حساب العملات الرقمية مديناً، وحساب مودعي عملات رقمية دائناً.	4.00	.664	مرتفع	1
2	تقوم المنشأة بتعديل حساب مودعي عملات رقمية بناءً على صافي نتيجة بيع العملات الرقمية المودعة.	3.66	.872	مرتفع	9
3	عند بيع العملات الرقمية المودعة بسعر مرتفع، يجعل حساب النقدية مديناً، ويقابله في الجانب الدائن حساب العملات الرقمية بالقيمة الدفترية وحساب مودعي العملات الرقمية بالربح.	3.88	.652	مرتفع	3
4	عند البيع بسعر منخفض، يتم إقفال الفرق بتخفيض حساب مودعي عملات رقمية.	3.94	.612	مرتفع جداً	2
5	في تاريخ الميزانية، يتم إعادة تقييم العملات الرقمية المودعة باستخدام سعر السوق إذا توفر سوق نشط، فإن كان سعر السوق أعلى من القيمة الدفترية للعملة، يتم تعليقه حساب العملة الرقمية المشفرة بجعله مديناً وتعليقه حساب مودعي عملات رقمية بجعله دائناً بالزيادة، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر السوق عن القيمة الدفترية لتلك العملة.	3.75	.869	مرتفع	7
6	إذا لم يتوفر سوق نشط، يتم تقييم العملات الرقمية المودعة بتكلفتها.	3.88	.665	مرتفع	4
7	لا يتم تحميل قائمة الدخل بأية أرباح أو خسائر ناجمة عن العملات الرقمية المودعة لديها لصالح العملاء.	3.66	.891	مرتفع	8
8	يتم عرض العملات الرقمية المودعة ذات السوق النشط كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة، والالتزامات قصيرة الأجل بنفس المبلغ.	3.81	.885	مرتفع	6
9	يتم عرض العملات الرقمية المودعة ذات السوق غير النشط بقيمتها الدفترية كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.	3.88	.784	مرتفع	5
10	يمكن تجميع العملات الرقمية ذات القيم غير المادية وعرضها كبنود واحد في الميزانية.	3.63	.860	مرتفع	10
11	يمكن حذف الإفصاحات المتعلقة بالعملات الرقمية غير المهمة مقارنةً بإجمالي أصول المنشأة.	3.31	1.018	متوسط	11
متوسط محور المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع		3.761	0.547	مرتفع	

ويتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (3.761) بانحراف معياري (0.547)، وهو ما يعكس مستوى موافقة مرتفعاً على المعالجات المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع، وقد حصلت الفقرة المتعلقة بالاعتراف بالعملات الرقمية المودعة من العملاء كأصل والتزام في الوقت نفسه باستخدام سعر السوق يوم الإيداع على أعلى متوسط، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية إظهار هذه العمليات محاسبياً بما يعكس طبيعة العلاقة بين المنشأة والعملاء. كما أظهرت النتائج موافقة مرتفعة على الفقرات المتعلقة بمعالجة نتائج بيع العملات الرقمية المودعة وربطها بحساب مودعي العملات الرقمية، في حين جاءت الفقرة المتعلقة بحذف الإفصاحات غير المهمة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي متوسط نسبياً، وهو ما يتفق مع مفهوم الأهمية النسبية في التقارير المالية.

ثامنا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية الرئيسة على أنه "لا توجد فروق جوهرية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة"، وقد تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة *One Sample T-test* بمتوسط فرضي يساوي (3) لاختبار مدى موافقة أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة، وظهرت النتائج كما في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) نتائج اختبار T لعينة واحدة لمحاور الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية	مستوى التوفر	الرتبة
1	المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.	3.7969	.50590	17.821	.000	مرتفع	2
2	المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.	4.0781	.51786	23.554	.000	مرتفع	1
3	المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.	3.7614	.54748	15.734	.030	مرتفع	3
المتوسط العام للاستبيان		3.878	.478	20.774	.000	مرتفع	

وقد أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية وكانت هذه الفروق في اتجاه الموافقة، حيث بلغ المتوسط العام للاستبانة (3.878) بانحراف معياري (0.478) ومستوى دلالة (0.000)، وهو ما يشير إلى موافقة مرتفعة من قبل أفراد العينة على المعالجات المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة بنسبة بلغت 77.56%. وعلى مستوى المحاور الفرعية، جاء محور المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.078)، يليه محور المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها بمتوسط (3.7969)، ثم محور المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع بمتوسط (3.7614)، وجميعها جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.

وبناء عليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الصفرية، وقبول الفرضية الرئيسة البديلة التي تنص على أنه "توجد فروق جوهرية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة".

2- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: "لا توجد فروق جوهرية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها"، واستخدم الباحث اختبار

(T-Test) لعينة واحدة لكشف الفروق في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي للدراسة وقيمتها (3)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (98) الآتي:

جدول رقم (9) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة بشأن الفروق بين أفراد عينة الدراسة حول المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	df	قيمة T	مستوى الدلالة
1	يتم تسجيل جميع التكاليف أو المصروفات المتعلقة بإصدار العملات الرقمية المشفرة بجعل حساب "تكاليف أو مصروفات إنتاج عملة رقمية مشفرة" مدينا، مقابل جعل حساب النقدية أو الحسابات الدائنة دائنا.	4.16	127	15.638	.000
2	لا يتم الاعتراف بأي عملة رقمية مشفرة أصدرتها المنشأة إلا إذا تم بيع كامل الكمية أو معظمها، وفي حال عدم بيع أي شيء منها، تُحمل تكاليف إنتاج العملة على قائمة الدخل كخسارة.	3.84	127	10.126	.000
3	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المشفرة الصادرة عن المنشأة عند بيع كل أو معظم وحدات العملة باستخدام سعر البيع، وذلك بجعل حساب العملة الرقمية المشفرة مدينا، وجعل حساب دائني عملات رقمية مشفرة دائنا.	3.34	127	3.592	.000
4	تُسجل مبيعات العملات الرقمية المشفرة الصادرة عن المنشأة بجعل حساب النقدية أو الحسابات المدينة مدينا، وحساب إيرادات بيع العملات الرقمية دائنا.	4.38	127	28.439	.000
5	في حالة بيع الجزء الأكبر من العملات الرقمية والاحتفاظ بالجزء المتبقي، يتم الاعتراف بالجزء المتبقي بسعر السوق في تاريخ البيع.	3.47	127	4.613	.000
6	في تاريخ الميزانية، إذا توفر سوق نشط للعملات المتبقية، يتم إعادة تقييمها باستخدام سعر السوق، مع إقفال الفرق الناتج عن التقييم في حساب الربح أو الخسارة.	4.00	127	13.591	.000
7	في حال عدم توفر سوق نشط للعملات الرقمية المتبقية، يتم عرضها في الميزانية بتكلفتها.	4.05	127	16.721	.000
8	إذا كانت القيمة المتوقعة للبيع أقل من القيمة الدفترية للعملات الرقمية المتبقية مع عدم وجود سوق نشط، يتم تقييمها بصافي القيمة القابلة للتحقق، مع الاعتراف بالفرق كخسارة، دون عكس تلك الخسارة في الفترات اللاحقة.	3.94	127	15.000	.000
9	يتم إقفال إيرادات بيع العملات الرقمية التي أصدرتها المنشأة مع تكاليف أو مصروفات إنتاجها وإصدارها في قائمة الدخل.	4.31	127	25.372	.000
10	لا يتم الإفصاح عن العملات الرقمية الصادرة التي لم يتم بيع شيء منها.	2.66	127	-3.802	.000
11	يتم عرض الكمية والمبلغ للجزء المتبقي من العملات الرقمية كبند مستقل ضمن الأصول المتداولة باستخدام سعر السوق في تاريخ الميزانية، إذا توفر سوق نشط.	3.63	127	7.099	.000
	متوسط المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها	3.7969	127	17.821	.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.7969)، وبلغت قيمة (T=17.821) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يدل على وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة حول ملائمة المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تصدرها المنشأة نفسها.

وأوضحت النتائج وجود تأييد قوي للمعالجات المتعلقة بإثبات الإيرادات، إذ جاءت العبارة الخاصة بتسجيل مبيعات العملات الرقمية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38) وقيمة (T=28.439)، تلتها العبارة المتعلقة بإقفال الإيرادات مع تكاليف الإنتاج والإصدار بمتوسط (4.31) وقيمة (T=25.372)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أهمية تطبيق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات.

كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الاتفاق على تحميل تكاليف إنتاج العملات الرقمية على حساب مستقل، حيث بلغ متوسط العبارة الأولى (4.16) وقيمة ($T=15.638$)، بما يشير إلى أهمية القياس المنظم لتكاليف الإصدار. وفيما يتعلق بتقييم العملات المتبقية، فقد أيد أفراد العينة استخدام القيمة السوقية عند توافر سوق نشط، إذ بلغ متوسط العبارة الخاصة بإعادة التقييم وفق سعر السوق (4.00) وقيمة ($T=13.591$)، بينما بلغ متوسط عرض الجزء المتبقي ضمن الأصول المتداولة بالقيمة السوقية (3.63) وقيمة ($T=7.099$)، وهو ما يتفق مع متطلبات المعيار 13. IFRS.

وفي المقابل، دعمت النتائج استخدام التكلفة في حالة غياب السوق النشط، حيث بلغ متوسط العبارة السابعة (4.05) وقيمة ($T=16.721$)، كما بلغ متوسط تقييم العملات بصافي القيمة القابلة للتحقق (3.94) وقيمة ($T=15.000$)، مما يعكس تأييد تطبيق مبدأ الحيطة والحذر.

أما فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بالعملات الرقمية، فقد بلغ متوسط العبارة الخاصة بعدم الاعتراف بها إلا بعد بيع معظمها (3.84) وقيمة ($T=10.126$)، في حين بلغ متوسط الاعتراف بها عند البيع باستخدام سعر البيع (3.34) وقيمة ($T=3.592$)، بما يشير إلى تفضيل ربط الاعتراف المحاسبي بحدوث البيع الفعلي.

وفي جانب الإفصاح، جاءت العبارة الخاصة بعدم الإفصاح عن العملات غير المباعة بمتوسط منخفض (2.66) وقيمة ($T=-3.802$)، مما يدل على رفض أفراد العينة لهذا التوجه، وتأييدهم ضرورة الإفصاح عن العملات الرقمية غير المباعة تحقيقاً للشفافية المحاسبية.

وبوجه عام، تعكس النتائج وجود توافق مهني وإحصائي مرتفع بين أفراد العينة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة، سواء من حيث الاعتراف أو القياس أو الإفصاح، بما يدعم الحاجة إلى وضع إطار أو معيار محاسبي متخصص لتنظيم معالجتها.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: "لا توجد فروق جوهرية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر"، وقد استخدمت الدراسة اختبار (ت) لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما في الجدول رقم (10) الآتي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	df	اختبار T	مستوى الدلالة
1	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المشتراة كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة، بجعل حساب العملات الرقمية المشفرة مديناً، وحساب النقدية أو الحسابات الدائنة دائناً، وباستخدام سعر السوق وقت الشراء.	4.13	127	13.676	.000
2	عند استبدال عملة رقمية بأخرى، يتم تسجيل العملية بجعل حساب العملة المستلمة مديناً، وحساب العملة المسلمة دائناً، باستخدام سعر السوق الأكثر وضوحاً في تاريخ التبادل.	4.00	127	15.026	.000
3	عند بيع العملات الرقمية المشتراة بسعر بيع مرتفع، بجعل حساب النقدية أو الحسابات المدينية مديناً، وحساب العملات الرقمية دائناً، مع إثبات الفرق كأرباح محققة.	4.13	127	17.144	.000
4	في حالة بيع العملات الرقمية المشتراة بسعر بيع منخفض، يتم تسجيل الفرق كخسائر محققة.	4.28	127	25.244	.000
5	يتم إعادة تقييم العملات المتبقية في تاريخ الميزانية باستخدام سعر السوق عند توفر سوق نشط، مع تسجيل الفرق كأرباح أو خسائر غير محققة.	4.03	127	13.157	.000
6	عند عدم توفر سوق نشط، تُعرض العملات الرقمية المتبقية في الميزانية بتكلفتها.	4.09	127	19.551	.000
7	إذا كانت القيمة المتوقعة للبيع أقل من القيمة الدفترية، يتم تقييم العملات المتبقية بصافي القيمة القابلة للتحقق، مع تسجيل الفرق كخسارة، دون عكسها في الفترات اللاحقة.	3.84	127	11.411	.000
8	يتم عرض صافي نتيجة بيع العملات الرقمية في قائمة الدخل بناءً على الفرق بين عائدات البيع والتكلفة.	4.13	127	23.268	.000
9	يتم عرض الكمية والمبلغ للعملات الرقمية المتبقية في نهاية السنة ذات السوق النشط كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة.	4.13	127	19.519	.000
10	يتم عرض العملات الرقمية التي لا يتوفر لها سوق نشط بتكلفتها كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة.	4.03	127	14.357	.000
	متوسط بعد المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر	4.078	127	23.554	.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بـ«عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر» رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.078)، وهو متوسط مرتفع يعكس درجة موافقة كبيرة بين أفراد العينة على المعالجة المحاسبية المقترحة، كما بلغت قيمة اختبار (T=23.554) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يؤكد وجود اتفاق ذي دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول هذا النوع من المعالجات المحاسبية. وأظهرت النتائج تأييداً مرتفعاً لمعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع العملات الرقمية المشفرة، حيث جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بإثبات الخسائر المحققة عند بيع العملات الرقمية بسعر منخفض في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وقيمة (T=25.244)، مما يدل على اتفاق قوي بين أفراد العينة بشأن ضرورة الاعتراف بالخسائر المحققة فور حدوثها. كما جاءت العبارة الثامنة الخاصة بعرض صافي نتيجة بيع العملات الرقمية في قائمة الدخل بناءً على الفرق بين عائدات البيع والتكلفة بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وقيمة (T=23.268)، وهو ما يعكس تأييد تطبيق مبدأ المقابلة والقياس السليم لنتائج النشاط.

كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الاتفاق على الاعتراف الأولي بالعملات الرقمية المشتراة كأصول متداولة مستقلة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (4.13) بقيمة ($T=13.676$)، بما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية إثبات العملات الرقمية ضمن الأصول المتداولة باستخدام سعر السوق وقت الشراء. كذلك أيد أفراد العينة معالجة عمليات استبدال العملات الرقمية، حيث بلغ متوسط العبارة الثانية (4.00) بقيمة ($T=15.026$)، مما يدل على قبول استخدام القيمة السوقية الأكثر وضوحاً كأساس للقياس عند التبادل.

وفيما يتعلق بالقياس اللاحق، فقد بينت النتائج وجود تأييد واضح لإعادة تقييم العملات الرقمية المتبقية بالقيمة السوقية عند توفر سوق نشط، إذ بلغ متوسط العبارة الخامسة (4.03) بقيمة ($T=13.157$)، كما بلغ متوسط العبارة التاسعة المتعلقة بعرض العملات الرقمية ذات السوق النشط ضمن الأصول المتداولة (4.13) بقيمة ($T=19.519$) وتشير هذه النتائج إلى دعم أفراد العينة لتطبيق القياس بالقيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS. 13.

وفي المقابل، دعمت النتائج استخدام التكلفة التاريخية عند غياب السوق النشط، حيث بلغ متوسط العبارة السادسة (4.09) بقيمة ($T=19.551$)، كما بلغ متوسط العبارة العاشرة المتعلقة بعرض العملات التي لا يتوفر لها سوق نشط بالتكلفة ضمن الأصول المتداولة (4.03) بقيمة ($T=14.357$) ويعكس ذلك اقتناع أفراد العينة بملاءمة استخدام التكلفة كأساس للقياس في ظل عدم إمكانية تحديد قيمة عادلة موثوقة.

أما العبارة السابعة المتعلقة بتقييم العملات بصافي القيمة القابلة للتحقق عند انخفاض قيمتها المتوقعة للبيع، فقد حققت متوسطاً حسابياً بلغ (3.84) بقيمة ($T=11.411$)، مما يدل على وجود اتفاق مرتفع على ضرورة الاعتراف بخسائر الانخفاض وعدم عكسها مستقبلاً، تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى وجود توافق مهني وإحصائي مرتفع بين أفراد العينة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر، سواء فيما يتعلق بالاعتراف أو القياس أو عرض الأرباح والخسائر والإفصاح، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى تبني إطار محاسبي متخصص ينظم معالجة هذه الأصول الرقمية في القوائم المالية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتتص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه: "لا توجد فروق جوهرية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة المودعة من قبل العملاء لدى المنشأة بغرض بيعها" حيث استخدمت الدراسة اختبار (ت) لعينة واحدة، وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (11) الآتي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة والعملات الرقمية المشفرة التي يودعها العملاء لدى المنشأة بغرض البيع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	df	اختبار T	مستوى الدلالة
1	يتم الاعتراف بالعملات الرقمية المودعة من أحد العملاء كأصل والتزام في الوقت نفسه باستخدام سعر السوق يوم الإيداع، يجعل حساب العملات الرقمية مدينياً، وحساب مودعي عملات رقمية دائناً.	4.00	127	17.038	.000
2	تقوم المنشأة بتعديل حساب مودعي عملات رقمية بناءً على صافي نتيجة بيع العملات الرقمية المودعة.	3.66	127	8.331	.000
3	عند بيع العملات الرقمية المودعة بسعر مرتفع، يجعل حساب النقدية مدينياً، ويقابله في الجانب الدائن حساب العملات الرقمية بالقيمة الدفترية وحساب مودعي العملات الرقمية بالربح.	3.88	127	15.182	.000
4	عند البيع بسعر منخفض، يُتم إقفال الفرق بتخفيض حساب مودعي عملات رقمية.	3.94	127	17.343	.000
5	في تاريخ الميزانية، يتم إعادة تقييم العملات الرقمية المودعة باستخدام سعر السوق إذا توفر سوق نشط، فإن كان سعر السوق أعلى من القيمة الدفترية للعملة، يتم تغطية حساب العملة الرقمية المشفرة بجعله مدينياً وتغطية حساب مودعي عملات رقمية بجعله دائناً بالزيادة، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر السوق عن القيمة الدفترية لتلك العملة.	3.75	127	9.760	.000
6	إذا لم يتوفر سوق نشط، يتم تقييم العملات الرقمية المودعة بتكلفتها.	3.88	127	12.632	.000
7	لا يتم تحميل قائمة الدخل بأية أرباح أو خسائر ناجمة عن العملات الرقمية المودعة لديها لصالح العملاء.	3.66	127	8.331	.000
8	يتم عرض العملات الرقمية المودعة ذات السوق النشط كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة، والالتزامات قصيرة الأجل بنفس المبلغ.	3.81	127	10.385	.000
9	يتم عرض العملات الرقمية المودعة ذات السوق غير النشط بقيمتها الدفترية كبنود مستقل ضمن الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل.	3.88	127	12.632	.000
10	يمكن تجميع العملات الرقمية ذات القيم غير المادية وعرضها كبنود واحد في الميزانية.	3.63	127	8.219	.000
11	يمكن حذف الإفصاحات المتعلقة بالعملات الرقمية غير المهمة مقارنةً بإجمالي أصول المنشأة.	3.31	127	3.475	.000
	متوسط محور المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع.	3.761	127	50.930	.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بـ«عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع» رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور إحصائية مرتفعة تؤكد وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة حول المعالجة المحاسبية المقترحة لهذا النوع من العملات الرقمية.

وأوضحت النتائج وجود تأييد مرتفع للاعتراف بالعملات الرقمية المودعة كأصل والتزام في الوقت نفسه؛ إذ جاءت العبارة الأولى في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وقيمة (T=17.038)، مما يعكس اقتناع أفراد العينة بضرورة إظهار العملات الرقمية المودعة ضمن الأصول المتداولة، مع الاعتراف بالتزام مقابل تجاه العملاء المودعين، بما يعكس الجوهر الاقتصادي للعملية.

كما أظهرت النتائج موافقة مرتفعة على معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع العملات الرقمية المودعة، حيث بلغ متوسط العبارة الثالثة المتعلقة بإثبات الأرباح الناتجة عن البيع بسعر مرتفع (3.88) وقيمة (T=15.182)، بينما بلغ متوسط العبارة الرابعة الخاصة بتخفيض حساب مودعي العملات الرقمية عند البيع بسعر منخفض (3.94) وقيمة (T=17.343). وتشير هذه النتائج إلى تأييد أفراد العينة لربط نتائج البيع بحسابات العملاء المودعين بدلاً من تحميلها على نتائج أعمال المنشأة.

وفيما يتعلق بالقياس اللاحق، فقد بينت النتائج وجود اتفاق على إعادة تقييم العملات الرقمية المودعة باستخدام سعر السوق عند توفر سوق نشط، حيث بلغ متوسط العبارة الخامسة (3.75) وقيمة (T=9.760)، وهو ما يعكس قبول تطبيق القياس بالقيمة العادلة وفقاً لمتطلبات IFRS 13. كما أيد أفراد العينة استخدام التكلفة كأساس للقياس عند غياب السوق النشط؛ إذ بلغ متوسط العبارة السادسة (3.88) وقيمة (T=12.632).

وأظهرت النتائج كذلك اتفاقاً على عدم تحميل قائمة الدخل بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن العملات الرقمية المودعة لصالح العملاء، حيث بلغ متوسط العبارة السابعة (3.66) وقيمة (T=8.331)، وهو ما يؤكد إدراك أفراد العينة أن المنشأة تعمل بوصفها وسيطاً أو جهة حفظ وإدارة، وليس مالكاً فعلياً لتلك العملات.

أما من حيث العرض والإفصاح، فقد بلغ متوسط العبارة الثامنة المتعلقة بعرض العملات الرقمية ذات السوق النشط ضمن الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل (3.81) وقيمة (T=10.385)، كما بلغ متوسط العبارة التاسعة الخاصة بعرض العملات ذات السوق غير النشط بقيمتها الدفترية (3.88) وقيمة (T=12.632)، مما يدل على تأييد الإفصاح المستقل عن هذه العملات بما يعزز شفافية القوائم المالية. وفي المقابل، جاءت العبارة الحادية عشرة المتعلقة بإمكانية حذف الإفصاحات الخاصة بالعملات الرقمية غير المهمة بمتوسط أقل بلغ (3.31) وقيمة (T=3.475)، مما يشير إلى وجود موافقة محدودة نسبياً مقارنة ببقية العبارات، ويعكس حرص أفراد العينة على أهمية الإفصاح الكافي عن العملات الرقمية حتى وإن كانت ذات أهمية نسبية منخفضة.

وبوجه عام، تؤكد النتائج وجود توافق مهني وإحصائي مرتفع بين أفراد العينة بشأن المعالجة المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع، سواء من حيث الاعتراف أو القياس أو العرض والإفصاح، بما يدعم الحاجة إلى تطوير إطار محاسبي متخصص ينظم معالجة هذا النوع من الأصول الرقمية والالتزامات المرتبطة بها.

تاسعا: مناقشة نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والفكر المحاسبي المعاصر والمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، وذلك بهدف تفسير النتائج وتحديد مدى انسجامها مع الأدبيات العلمية والممارسات المهنية في مجال المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة.

1- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من القبول بين أفراد العينة للمعالجة المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية تنظيم المحاسبة عن هذه الأصول في ظل انتشارها المتزايد، وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات الحديثة التي تناولت الغموض المحيط بالمحاسبة عن العملات الرقمية نتيجة غياب معيار دولي خاص بها، فقد انسجمت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة Hubbard (2023) التي أشارت إلى إمكانية الاعتماد على مجموعة من المعايير الدولية القائمة مثل (IAS 2) و (IAS 38) لمعالجة معاملات العملات الرقمية في ظل غياب معيار متخصص. كما تتوافق مع دراسة Pramana et al (2023) التي دعت إلى تصنيف العملات الرقمية ضمن الأصول غير الملموسة وتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي في معالجتها المحاسبية. كذلك تتفق نتائج الدراسة مع ما طرحته دراستا Giafri (2022) و Holz (2021) بشأن الإشكاليات المرتبطة بقياس العملات الرقمية بالقيمة العادلة وضرورة وجود إطار واضح للإفصاح عنها. غير أن الدراسة الحالية لم تقتصر على طرح الإشكاليات النظرية، بل قدمت إجراءات تطبيقية واضحة لمعالجة هذه الأصول وفق ظروف السوق النشط وغير النشط. كما تختلف عن بعض الدراسات التي ركزت على الجوانب الضريبية أو التنظيمية، إذ ركزت الدراسة الحالية على بناء إطار محاسبي عملي يمكن تطبيقه في بيئة مهنية حقيقية.

2- مناقشة النتائج في ضوء الفكر المحاسبي المعاصر:

تعكس نتائج الدراسة انسجامًا واضحًا مع المبادئ الأساسية للفكر المحاسبي، حيث راعت المعالجات المقترحة مجموعة من المبادئ المحاسبية المهمة. فقد تم تطبيق مبدأ الاعتراف من خلال اعتبار العملات الرقمية أصولًا أو التزامات بحسب طبيعة المعاملة، كما تم الالتزام بمبدأ القياس باستخدام القيمة العادلة في حال وجود سوق نشط أو التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق عند غياب السوق النشط. كما روعيت قاعدة الحيطة والحذر من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة وعدم عكسها في الفترات اللاحقة، الأمر الذي يعزز مصداقية القوائم المالية. إضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال عرض العملات الرقمية كبنود مستقلة في القوائم المالية بما يسهم في تحسين شفافية المعلومات المالية، ومن ناحية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أظهرت نتائج الدراسة تحقيق

قدر مناسب من الملاءمة والتمثيل الصادق والقابلية للفهم والمقارنة، إذ تعكس الإجراءات المقترحة القيم الاقتصادية الفعلية للعمليات الرقمية وتساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات أكثر دقة.

3- انسجام النتائج مع المعايير الدولية للتقرير المالي:

على الرغم من عدم وجود معيار دولي مستقل للمحاسبة عن العملات الرقمية، فقد أظهرت الدراسة إمكانية الاستفادة من عدد من المعايير الدولية القائمة لمعالجة هذا النوع من الأصول. فقد تم الاستناد إلى معيار الأصول غير الملموسة (IAS. 38) في حالة العملات المحتفظ بها أو المصدرة من قبل المنشأة، بينما تم تطبيق معيار المخزون (IAS. 2) على العملات المكتتاة بغرض المتاجرة وإعادة البيع، كما تم استخدام معيار القيمة العادلة (IFRS. 13) لقياس العملات الرقمية عند توفر سوق نشط، حيث يتم تسجيل فروقات التقييم ضمن الأرباح أو الخسائر. وفيما يتعلق بالعملات الرقمية المودعة من العملاء، فقد عالجتها الدراسة باعتبارها التزامًا تعاقديًا يتطلب الإفصاح المناسب، بما يتفق مع المفاهيم العامة لمعايير الأدوات المالية.

4- جوانب تميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب مقارنة بالدراسات السابقة، من أبرزها أنها أجريت في البيئة اليمنية التي لم تحظ بدراسة كافية في هذا المجال، كما عالجت الدراسة ثلاثة أنواع رئيسة من التعاملات بالعملات الرقمية المشفرة هي: الإصدار، والشراء، والإيداع. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة منهجية إحصائية لتحليل البيانات باستخدام اختبارات **T-test** لعينة واحدة بمتوسط فرض قيمته (3)، وذلك لقياس الفروق بين آراء المبحوثين، كما تميزت الدراسة بربط الإجراءات المحاسبية المقترحة بالمعايير الدولية ذات الصلة، الأمر الذي يمنحها طابعًا تطبيقيًا يمكن الاستفادة منه عمليًا من قبل المحاسبين والجهات الرقابية. وبوجه عام، تشير نتائج الدراسة إلى إمكانية تنظيم المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة بالاعتماد على المعايير الدولية الحالية، شريطة التطبيق المنهجي السليم. كما تعكس النتائج تنامي الوعي لدى المهنيين المحاسبين بأهمية تطوير إطار محاسبي واضح لهذه الأصول، بما يساهم في تعزيز جودة التقارير المالية وشفافيتها.

عاشرا: استنتاجات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة على المعالجات المحاسبية المقترحة للعملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والتقرير المالي، حيث بلغ متوسط الموافقة الكلي (3.878) بنسبة 77.56%، مما يعكس وجود اتجاه مهني وأكاديمي إيجابي نحو تنظيم المحاسبة عن هذا النوع من الأصول الرقمية. كما بينت النتائج أن أعلى مستويات الموافقة كانت للمعالجات المرتبطة بالعملات الرقمية المشفرة التي تشتريها المنشأة من طرف آخر، تليها المعالجات

المتعلقة بالعملات الرقمية التي تصدرها المنشأة نفسها، ثم المعالجات المرتبطة بالعملات الرقمية المودعة من العملاء لدى المنشأة بغرض البيع، وجميعها جاءت بدرجة موافقة مرتفعة. كذلك أظهرت النتائج تأييداً واضحاً للاعتراف بالعملات الرقمية كأصول متداولة، ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن بيعها، وإعادة تقييمها في نهاية الفترة المالية وفقاً لأسعار السوق أو صافي القيمة القابلة للتحقق عند عدم توفر سوق نشط. وعلى صعيد اختبار فرضيات الدراسة، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المعالجات المحاسبية المقترحة بشأن العملات الرقمية المشفرة. وتشير هذه النتائج في مجملها إلى وجود إدراك متزايد لدى الممارسين والأكاديميين لأهمية تطوير إطار محاسبي واضح ينظم المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة بما يعزز جودة المعلومات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية.

أحد عشر: توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، تقدم الدراسة عدد من التوصيات الرئيسة لتعزيز تنظيم المعالجة المحاسبية بشأن لعملات الرقمية المشفرة. ف فيما يتعلق بهيئات إعداد المعايير المحاسبية، توصي الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي مستقل للعملات الرقمية المشفرة يحدد أسس الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، مع تطوير تفسيرات تطبيقية للمعايير الحالية مثل IAS 2 و IAS 38 و IFRS 13 لمعالجة حالات غياب السوق النشط، مع إشراك الممارسين المهنيين في صياغة هذه المعايير لضمان قابليتها للتطبيق. كما توصي الدراسة الشركات والمنشآت بالاعتماد على إطار محاسبي واضح لتنظيم التعامل مع العملات الرقمية إلى حين صدور معيار دولي خاص بها، مع تبني سياسات محاسبية موحدة وتوفير برامج تدريبية للمحاسبين وتعزيز الإفصاح في القوائم المالية عن طبيعة هذه العملات وقيمتها والتغيرات التي تطرأ عليها. وفيما يخص المراجعين الداخليين والخارجيين، تؤكد الدراسة ضرورة التحقق من موثوقية مصادر التسعير وتعزيز إجراءات الفحص والتدقيق المرتبطة بالعمليات الخاصة بالعملات الرقمية. كما توصي الدراسة القائمين على حوكمة الشركات بتطوير أنظمة رقابية فعالة لمتابعة الأصول الرقمية، خصوصاً تلك المودعة من قبل العملاء. وأخيراً، توصي الدراسة الباحثين مستقبلاً بإجراء دراسات تطبيقية ومقارنة في قطاعات مختلفة، وتوسيع البحث ليشمل الأبعاد القانونية والضريبية للعملات الرقمية وآثارها على جودة المعلومات المحاسبية وشفافية التقارير المالية.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

- أبو غزالة، طلال. (2019). العملات الرقمية: الثورة المالية القادمة. مجموعة طلال أبو غزالة.
- بدر، حسين (2020). الإطار المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة في ضوء المعايير الدولية. مجلة البحوث المحاسبية المعاصرة، جامعة القاهرة، العدد (12).

- التميمي، رامي عبد الله (2022). العملات الرقمية المشفرة في الفكر المالي المعاصر. مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد.
- الحازمي، بدر محمد (2020). العملات الرقمية المشفرة: المفهوم، الخصائص، والتحديات المحاسبية. المجلة العربية للمحاسبة، العدد (14).
- الرفاعي، عبد الله (2021). العملات الرقمية بين الاقتصاد الرقمي والتحديات التنظيمية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جامعة الزرقاء، العدد (8).
- الزهراني، عبدالله بن سعيد (2021). العملات الرقمية في ظل الاقتصاد الرقمي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (35)، عدد (2).
- العباسي، عادل. (2022). واقع وتحديات خدمات حفظ العملات الرقمية في المنطقة العربية. مجلة العلوم المالية والمصرفية.
- العنزي، عبدالرحمن. (2021). اتجاهات الشركات نحو الاستثمار في العملات الرقمية: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد الرقمي.

2- المراجع الأجنبية:

- Ammous, S. (2018). The Bitcoin standard: The decentralized alternative to central banking. Wiley.
- Ali, R., Barrdear, J., Clews, R., & Southgate, J. (2020). Innovations in payment technologies and the emergence of digital currencies. Bank of England Quarterly Bulletin.
- Baur, D. G., Hong, K., & Lee, A. D. (2018). Bitcoin: Medium of exchange or speculative assets? Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 54, 177–189. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2017.12.004>
- Böhme, R., Christin, N., Edelman, B., & Moore, T. (2015). Bitcoin: Economics, technology, and governance. Journal of Economic Perspectives, 29(2), 213–238.
- Bonneau, J., et al. (2015). SoK: Research perspectives and challenges for Bitcoin and cryptocurrencies. IEEE Symposium on Security and Privacy, 104–121. <https://doi.org/10.1109/SP.2015.14>
- Bonsón, E., & Bednárová, M. (2019). Blockchain and its implications for accounting and auditing. Meditari Accountancy Research, 27(5), 725–740.
- Buterin, V. (2014). Ethereum white paper. <https://ethereum.org/en/whitepaper/>
- Catalini, C., & Gans, J. S. (2019). Some simple economics of the blockchain. Communications of the ACM, 63(7), 80–90.
- Chohan, U. W. (2017). Initial coin offerings (ICOs): Risks, regulation, and accountability. SSRN.
- Conti, M., et al. (2018). A survey on security and privacy issues of bitcoin. IEEE Communications Surveys & Tutorials, 20(4), 3416–3452.
- Corbet, S., et al. (2020). Cryptocurrencies and investor behaviour. Research in International Business and Finance, 54.
- Dai, J., & Vasarhelyi, M. A. (2017). Toward blockchain-based accounting and assurance. Journal of Information Systems, 31(3), 5–21.

- Dyhrberg, A. H. (2016). Hedging capabilities of Bitcoin. *Finance Research Letters*, 16, 139–144.
- Fanning, K., & Centers, D. (2016). Blockchain and its coming impact. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 27(5), 53–57.
- Glaser, F., et al. (2014). Bitcoin—asset or currency? *ECIS Proceedings*.
- Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). The emergence of AI in accounting. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 14(1), 115–122.
- Luo, Y., & Tang, Q. (2021). The audit of crypto-assets. *Accounting Horizons*, 35(4), 65–88.
- Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A peer-to-peer electronic cash system. <https://bitcoin.org>
- Narayanan, A., et al. (2016). *Bitcoin and cryptocurrency technologies*. Princeton University Press.
- Reuter, M. (2020). Accounting for cryptocurrencies. *Journal of International Accounting Research*, 19(3), 191–214.
- Schär, F. (2021). Decentralized finance. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 103(2), 153–174.
- Tapscott, D., & Tapscott, A. (2016). *Blockchain revolution*. Penguin.
- Yermack, D. (2013). Is Bitcoin a real currency? *Handbook of Digital Currency*, 31–43.
- IFRS Interpretations Committee. (2019). *Holding of cryptocurrencies*. IFRS Foundation.
- IASB. (2018). *Conceptual framework for financial reporting*. IFRS Foundation.
- Deloitte. (2020). *Accounting for crypto-assets*. Deloitte Insights.
- PwC. (2023). *Global crypto survey*. PricewaterhouseCoopers.